مارك ضو

نائب في مجلس النواب اللبناني

بيروت، في تاريخ 2025/11/10

سؤال موجّه إلى الحكومة و خصوصاً إلى وزير المالية و وزير الاقتصاد

بواسطة رئيس مجلس النوّاب

الموضوع : أسباب وسبل مواجهة التضخّم المعيشي المتصاعد في لبنان، وضرورة اعتماد مؤشّرات مرجعية (الدولار الأميركي) ، وتحديث نظام الضريبة التصاعدية وفهرسة شرائح ضريبة الدخل للحماية من ظاهرة "انزلاق الشرائح الضريبية".(Bracket Creep)

يشهد لبنان منذ عام 2019 إحدى أسوأ موجات التضخّم المعيشي في تاريخه الحديث، بحيث تجاوز معدّل التضخّم السنوي في السنوات الأخيرة مستويات قياسية قاربت 250% بالعام الواحد في بعض القطاعات، وفقًا لتقارير البنك الدولي والإسكوا. ومع غياب أي سياسة نقدية فعّالة، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها خلال أقل من خمس سنوات، ما جعل دولرة الإقتصاد أمرًا واقعًا في معظم القطاعات الأساسيّة، من الغذاء إلى الإيجارات والخدمات العامّة. وفي الوقت الذي تتراوح فيه معدّلات التضخّم عالميًا بين 2% و3% فقط، يبقى التضخّم في لبنان بمستويات غير مبرّرة علميًا، بما يدلّ على أنّه ليس تضخّمًا مستوردًا فحسب، بل تضخّم ناتج عن عوامل داخلية هيكليّة، أبرزها: تعدّد أسعار الصرف، طباعة العملة لتمويل العجز، انكماش الناتج، وانهيار الثقة بالقطاعين المالي والمصرفي.

في ظل هذا الواقع، بات اعتماد الدولار الأميركي كمؤشّر واقعي لقياس الأسعار والمعيشة ضرورة عملية، إذ إنّ معظم الأسعار في السوق المحلي باتت تعكس تقلّبات سعر صرف الدولار أكثر ممّا تعكس القيمة الاسمية بالليرة. كما تكشف أدوات مقارنة مثل مؤشر "Big Mac" عن حجم التآكل في القدرة الشرائية، حيث ارتفع سعر هذه الوجبة بأكثر من 90% بين عامَيْ 2022 و2024، ما يقدّم مثالًا مبسّطًا لكن معبّرًا على الانهيار المعيشي الذي يطال الأسر اللبنانية.

أمام هذا الواقع، تبرز أهمية إصلاح النظام الضريبي اللبناني، ولا سيّما ضريبة الدخل التصاعدية، بحيث تتكيّف شطورها وقيمها مع معدّلات التضخّم السنوية. فالشرائح الضريبية الحالية ما زالت تُحتسب على أساس قيم قديمة بالليرة اللبنانية لم تعد تعبّر عن الواقع الفعلي للدخول، مما أدّى إلى ما يُعرف بظاهرة «انزلاق الشرائح الضريبية» حيث تنتقل فئات واسعة من ذوي الدخل المحدود و المتوسط إلى شرائح ضريبية أعلى دون أن تكون قدرتهم الشرائية قد ازدادت فعليًا، ما يشكّل إجحافًا وضغطًا إضافيًا على الطبقة الوسطى.

المكتب | الجميزة، شارع غورو - بناية صيفي ٥٢٧ - الطابق الاول، بيروت - لبنان
هاتف | ٠١٥٦٠٠١٠
www.markdaou.com | X @markdaou

مارك ضو

نائب في مجلس النواب اللبناني

وفي هذا الإطار، لا تقتصر المشكلة على تجميد الشطور الضريبية فحسب، بل تمتد إلى بنية النظام الضريبي المعتمد على الضرائب النوعية (Schedular Taxes) التي تُجزّئ مصادر الدخل وتسمح بالتهرّب الضريبي وتُخلّ بمبدأي العدالة الأفقية والعمودية. وقد أعدّت لجنة خاصة في عهد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مشروع قانون يعتمد الضريبة الموحّدة على الدخل(Global Income Tax) ، بحيث تخضع جميع المداخيل، المحليّة والخارجية، لضريبة تصاعدية واحدة، للحدّ من التهرّب الضريبي وتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي، إلا أنّ هذا المشروع لم يُحَل بعد إلى المجلس النيابي لإقراره.

لذلك، يصبح من الضروري إدخال تعديل تشريعي يفرض:

- إصلاح نظام التنزيلات العائلية وربطه بنظام أكثر عدالة شبيه بالنموذج الفرنسي (quotient familialو(foyer fiscal،
- ومواكبة ذلك برؤية مالية واقتصادية متكاملة توازن بين العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وتتجنّب الوقوع في دوّامة تضخّمية ناتجة عن الربط الآلي بين الأجور والأسعار.

الأسئلة :

1- ما هي الأسباب البنيوية التي تفسّر بقاء معدّلات التضخّم في لبنان مرتفعة رغم تراجع التضخّم العالمي إلى حدود 2–3%؟ وهل لدى وزارتَي الاقتصاد والمالية تحليل رسمي يوضح أثر السياسات النقدية، الاحتكار، الانكماش الإنتاجي، والعجز المالي في تفاقم التضخّم؟

2- هل تملك الوزارتان قاعدة بيانات محدثة تُظهر نسبة السلع والخدمات الأساسية التي باتت تُسعّر بالدولار (غذاء، محروقات، إيجارات، مدارس، مستشفيات...)، وتواريخ بدء هذه الممارسات، وتأثيرها على الأسر التي ما زالت تتقاضى دخلها بالليرة اللبنانية؟

3- هل توجد لدى وزارة المالية أو الاقتصاد سلاسل زمنية (ربع سنوية أو شهرية) تُقارن بين تطوّر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بالليرة، وبين الأسعار الفعلية بالدولار أو وفق سعر صرف السوق، وذلك للفترة 2019–2024؟ وهل يُمكن تزويد مجلس النواب بهذه البيانات بصورة شفافة؟

4- ما هو مصير مشروع القانون الذي أعدّته اللجنة الخاصة في عهد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، والمتعلق بتطبيق نظام الضريبة الموحدة على الدخل بدل الضرائب النوعية الحالية؟ وما هو الجدول الزمني المتوقع لإحالته إلى مجلس النواب؟ وهل يشمل النظام المقترح اعتماد مبدأ الأسرة الضريبية (foyer fiscal)والـ quotient familialكما في فرنسا؟

5- هل تعمل وزارة المالية على مراجعة نظام التنزيلات العائلية (الأولاد، الزوج/الزوجة، الأقساط المدرسية...) الذي لم يعد يعكس الواقع المعيشي الحالي؟ وما هي الإجراءات المطروحة لحماية ذوي الدخل المحدود من أي زيادة محتملة في العبء الضريبي الناتج عن الفهرسة أو عن تعديل النظام

المكتب | الجميزة، شارع غورو - بناية صيفي ٥٢٧ - الطابق الاول، بيروت - لبنان
هاتف | ٠١٥٦٠٠١٠
www.markdaou.com | X @markdaou

مارك ضو
نائب في مجلس النواب اللبناني

الضريبي؟ وهل توجد خطط موازية لتخفيف كلفة السلة الغذائية الأساسية، أو رفع الحد الأدنى للأجور، أو التحويلات النقدية؟

6- هل لدى الوزارتين تقييماً واضحاً لمدى قدرة النظام الضريبي الحالي على تمويل شبكات الحماية الاجتماعية في ظلّ الانكماش الاقتصادي وارتفاع التضخم؟ وما هي البدائل التي يتم درسها لزيادة الإيرادات بشكل عادل، مثل: ضرائب على الثروة، أرباح الشركات الكبرى، أو التحويلات المالية الكبيرة؟

وحيث إنّه، عملًا بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، التي ترد تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، يحقّ لنائبٍ أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة مجتمعة أو إلى أحد الوزراء،

وحيث إنّ الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب نصّت على أنّ السؤال الخطي يُوجَّه بواسطة رئيس المجلس، وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطيًا في مهلة خمسة عشر يومًا على الأكثر من تاريخ تسلّمها السؤال.

النائب مارك ضو

المكتب | الجميزة، شارع غورو - بناية صيقي ٥٢٧ - الطابق الاول، بيروت - لبنان
هاتف | ٠١٥٦٠٠١٠
www.markdaou.com | X @markdaou